الفصل الثالث
منهج الدارقطنى فى الحكم على الحديث

المبحث الأول: ألفاظه فى الحكم على الحديث

المبحث الثاني: الحكم بالإرسال

المبحث الثالث: الحكم بالانقطاع

المبحث الرابع: الحكم بالتفرد

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول: ألفاظه فى الحكم على الحديث

إن الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف أمر لا ينهض به إلا المحدثون الجهابذة، الذين وهبهم الله قريحة وقادة وبصيرة نقادة، إلى جانب دراية واسعة بطرق الحديث ورواياته، ومعرفة تامة بالرجال وأحوالهم ومراتبهم، وكثرة الاطلاع على كلام المتقدمين من أهل هذا الفن، وكان الدارقطنى أحد هؤلاء الجهابذة، الذين اجتمعت لهم هذه الخصال، حتى انتهى إليه علم الأثر، وخُتم به معرفة علم العلل.

وقد قام الدارقطنى فى السنن بالحكم على مئات الأحاديث، وهذه الأحكام قد تكون بالتصريح بدرجة الحديث أو الإسناد، وقد تكون ببيان حال راوته، واستعمل الدارقطنى فى التصريح ألفاظًا كثيرة، ويمكن تقسيم هذه الألفاظ إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ألفاظ التصحيح

قلَّما يُطلق الدارقطنى القول بتصحيح الحديث فيقول: هذا حديث صحيح[١]. هذا صحيح[٢]. هذا ثابت صحيح[٣]. ولكنه فى الغالب يقيِّده بالإسناد، فيسوق الحديث ثم يقول: إسناده صحيح[٤]. وأحيانًا يسوق جملة من الأحاديث تترى، ثم يُجمل حكمها فيقول: هذه أسانيد صحاح[٥].

---

(١) سنن الدارقطنى (٣/ ٩٢ حديث ٩) وثمة مواضع أخرى لم ترد فى طبعة اليمانى ووردت فى طبعة الرسالة (١/ ١١٥ حديث ٢١٤) (٤/ ٣٢٥، ٣٣٢ حديث ٣٥٣٥، ٣٥٥١) لثبوتها فى النسخ الخطية.

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٠٦، ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٤٦) (٢/ ١٦٨، ١٧١، ٢٠٧) (٣/ ٦٥).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٣٧ حديث ١) (٣/ ١٠٨ حديث ٩٠).

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٧، ٤٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٣٥، ٣٥٠) (٢/ ١٦٥، ١٦٦، ١٧١، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦).

(٥) المصدر السابق (١/ ٤٤ حديث ٦) (٢/ ١٦٠ حديث ١٨).

openkanal.com

وقد تنوعت عباراته فى تصحيح الأسانيد مثل قوله: صحيح الإسناد[١]. هذا إسناد صحيح لا يُختلف فى عدالة رواته[٢]. إسناد صحيح ثابت[٣]. إسناد ثابت صحيح[٤].

إسناد ثابت[٥]. إسناد صحيح وكلهم ثقات[٦]. هذا إسناد متصل صحيح[٧].

ومن العبارات التى استعملها الدارقطنى عبارة: إسناد حسن صحيح[٨]. وهى عبارة مُشْكِلَةٌ استعملها الترمذى فى جامعه بكثرة، ووجه الإشكال ما تقرر من «أن الحسن قاصر عن الصحيح، ففى الجمع بينهما فى حديث واحد جمع بين نفى ذلك القصور وإثباته. وجوابه: أن ذلك راجع إلى الإسناد، فإذا رُوى الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن، والآخر إسناد صحيح، استقام أن يُقال فيه: إنه حديث حسن صحيح، أى إنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر»[٩].

«وقول المحدثين: هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد. دون قولهم: هذا حديث صحيح أو حديث حسن. لأنه قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد. ولا يصح، لكونه شاذًّا أو معللاً، غير أن المُصَنِّف المعتمد منهم -كالدارقطني- إذا اقتصر على قوله: إنه صحيح الإسناد. ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح فى نفسه،

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٩٦ حديث ١١).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٣٠ حديث ٢٤٥ طبعة الرسالة).
(٣) المصدر السابق (١/ ١٠٨ حديث ٣) (٢/ ٢٠٤ حديث ١).
(٤) المصدر السابق (١/ ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٤٨ أحاديث ٢، ٨، ١).
(٥) سنن الدارقطنى (٢/ ١٩٩ حديث ٢).
(٦) المصدر السابق (٢/ ١٧٨ حديث ٢٧).
(٧) المصدر السابق (٢/ ١٦٧ حديث ١).
(٨) المصدر السابق (١/ ٣٤٢ حديث ٣) (٢/ ١٥٧، ١٧٦، ١٩٨ أحاديث ٤، ١٨، ٩٥).
(٩) علوم الحديث (ص٣٩) وراجع أراء العلماء فى تفسير هذه العبارة ومناقشتها: الإمام الترمذى والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين (ص١٨٦: ١٩٦).

لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر، والله أعلم»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن حجر: والذى لا شك فيه أن الإمام منهم لا يعدل عن قوله صحيح، إلى قوله صحيح الإسناد، إلا لأمر ما[٢].

القسم الثاني: ألفاظ التحسين

إذا استجمع الحديث شروط الصحة، ونزل عنها قليلاً لخفة ضبط رواته أو بعضهم، فإنه يُطلق عليه الحسن لذاته، والحديث الضعيف لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين يزول ضعفه بمجيئه من وجه آخر ويصير حسنًا لغيره[٣]، هذا اصطلاح جمهور المحدثين وعليه سار الدارقطنى فى «سننه».

مثال الحسن لذاته: روى الدارقطنى من طريق الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن عمر نذر أن يعتكف فى الشرك ويصوم، فسأل النبى ﷺ بعد إسلامه فقال: «**أوف بنذرك**». قال الدارقطني: هذا إسناد حسن تفرد بهذا اللفظ سعيد بن بشير عن عبيد الله[٤].

وعبارة الدارقطنى تدل على أنه حسَّن الحديث من طريق سعيد لذاته، دون مراعاة متابع ولا شاهد، وسعيد مختلف فى توثيقه وتضعيفه[٥]، ومن كان حاله كذلك فحديثه لا ينحط عن رتبة الحسن.

---

(١) علوم الحديث (ص٣٨).
(٢) تدريب الراوى (١/ ١٦١).
(٣) راجع فتح المغيث (١/ ٧٧) وتدريب الراوى (١/ ١٧٦) ومنهج النقد (ص٢٦٣).
(٤) سنن الدارقطنى (٢/ ٢٠١ حديث ١٣) وأخرجه البيهقى فى الكبرى (٤/ ٣١٧).
(٥) راجع ترجمته فى تهذيب الكمال (١٠/ ٣٤٨) وتهذيب التهذيب (٤/ ٨) وميزان الاعتدال (٢/ ١٢٨) وانظر بقية الكلام على هذا الحديث (ص٣٨٩) من هذا البحث.

مثال الحسن لغيره: روى الدارقطنى من طريق ابن لهيعة وجابر بن إسماعيل الحضرمى كلاهما عن عُقَيْل عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يدخل يده فى الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات، فإنه لا يدرى أين باتت يده، أو أين طافت يده**». فقال له رجل: أرأيت إن كان حوضًا. فحصبه ابن عمر وقال: أخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول أرأيت إن كان حوضًا.

قال الدارقطنى فى السنن: إسناد حسن(١). وقال فى العلل: ولا يثبت ذلك، والمحفوظ عن الزهرى عن سعيد وأبى سلمة عن أبى هريرة(٢).

وقال البيهقى بعد تخريجه من طريق الدارقطني: إنما حسَّن الدارقطنى الإسناد من طريق ابن لهيعة، لأن معه جابر بن إسماعيل(٣).

واستعمل الدارقطنى عدة عبارات فى الحكم على الحديث بالحسن، وأكثر العبارات استعمالاً: إسناد حسن(٤). ثم يليها عبارة: رجاله كلهم ثقات(٥).

وربما جمع بينهما فى عبارة واحدة فيقول: إسناده حسن ورجاله كلهم ثقات(٦). ومن العبارات التى استعملها على ندرة: لا بأس به(٧). هذا إسناد حسن متصل(٨). هذا إسناد

---

(١) سنن الدارقطنى (١/ ٤٩، ٥٠ حديث ٣).

(٢) العلل (٨/ ٧٨).

(٣) السنن الكبرى للبيهقى (١/ ٤٦).

(٤) سنن الدارقطنى (١/ ٣٦، ٤٠، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٥، ٥٦، ٣١٨، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٥١)، (٢/ ١٧٠، ١٨٥، ٢٠١).

(٥) المصدر السابق (١/ ١٨١، ٣١٧، ٣١٩) (٢/ ١٦٠، ١٦١، ١٧٢، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ٢١٠، ٢٨٣) (٣/ ٩٠).

(٦) سنن الدارقطنى (١/ ٤٩، ٣٢٠ حديث ٢٧، ١٢) (٣/ ١٧٢ حديث ٢٦٣).

(٧) المصدر السابق (١/ ٦١ حديث ١).

(٨) المصدر السابق (١/ ٣٥٢ حديث ٩) (٣/ ٣٢ حديث ١٢٦).

حسن ثابت[١]. كلهم ثقات ولا أعلم له عله[٢]. ليس فيهم مجروح[٣].

وعبارة «رجاله كلهم ثقات» تحتمل التصحيح لاقترانها به فى مواضع، وتحتمل التحسين لاقترانها به فى مواضع أخرى.

القسم الثالث: ألفاظ التضعيف

اعتنى الدارقطنى ببيان ضعف كثير من أحاديث السنن، سواء أكان الضعف راجعًا إلى طعن وقصور فى الراوى، أو إلى انقطاع فى الإسناد، وفى بعض الأحيان يكتفى الدارقطنى بوصف الراوى الضعيف دون وصف الحديث، وسنقف فى الفصل التالى على ألفاظه فى جرح الرواة. وفى بعض الأحيان يصف الحديث أو الإسناد بلفظ يدل على ضعفه، كقوله: باطل[٤]. ضعيف[٥]. ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث[٦]. هذا حديث منكر[٧]. لا يثبت[٨]. لا يصح[٩]. إسناد ضعيف[١٠]. ضعيف الإسناد[١١]. إسناد مضطرب[١٢]. إسناد

(١) المصدر السابق (٢/ ١٦٩ حديث ١٢).
(٢) المصدر السابق (٢/ ١٨٢ حديث ٩).
(٣) المصدر السابق (٢/ ١٣٨ حديث ١).
(٤) المصدر السابق (١/ ١١٥، ١٥٨ حديث ٣، ٣٤) (٣/ ٣٢ حديث ١٢٤).
(٥) المصدر السابق (٢/ ١٨٠ حديث ٣٦) (٤/ ٢٨٧ حديث ٦٢).
(٦) المصدر السابق (٣/ ١٧٣ حديث ٢٦٥).
(٧) المصدر السابق (١/ ٤٠٢ حديث ١).
(٨) المصدر السابق (٢/ ٥٦، ١٨٤، ١٩١ أحاديث ٢، ٢٠، ٥٥) (٣/ ٣٠، ٣٢ حديث ١٠٩، ١٢٣) (٤/ ٢٠ حديث ٥٣).
(٩) المصدر السابق (١/ ٨٣ حديث ١٦) (٣/ ٣٤، ١١٨ أحاديث ١٣٧، ١١٨) (٤/ ٢٦٤ حديث ٨٦)
(١٠) المصدر السابق (١/ ١٨٥ حديث ١) (٢/ ١٨٢ حديث ١١) (٤/ ٢٨٣ حديث ٤٦).
(١١) المصدر السابق (١/ ٢٥١ حديث ٥).
(١٢) المصدر السابق (٤/ ٢٨٨ حديث ٦٤).

obeikandi.com

ليس بثابت[١]. إسناد غير ثابت[٢]. وربما ذكر عدة أحاديث ثم يقول: ليس فيها شيء يثبت[٣].

ومما يُستدل به على ضعف الحديث، وتطرق الخطأ والوهم إليه فى السند أو المتن، أن يذكر الدارقطنى الحديث ثم يقول عقبه عبارة: كذا قال[٤]. وقد يذكر بعدها ما يدل على التضعيف وقد لا يذكر.

مثال ذلك: روى من طريق أبى شيبة إبراهيم بن عثمان عن جابر عن أبى عازب عن أبى سعيد قال: القود بالسيف والخطأ على العاقلة. ثم قال: كذا قال عن أبى سعيد[٥]. اهـ. وهو يشير بذلك إلى شذوذ إسناد هذه الرواية، فقد رواه من طريق داود بن أبى هند وزهير وقيس وورقاء كلهم عن جابر عن أبى عازب عن النعمان بن بشير[٦]. فخالفهم أبو شيبة وجعله عن أبى سعيد.

مثال آخر: روى من طريق حجاج بن منهال عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أن النبى ﷺ قسم للفارس سهمين وللراجل سهمًا. ثم قال: كذا قال، وخالفه النضر بن محمد عن حماد وقد تقدم ذكره[٧]. اهـ. وهو يشير بذلك إلى شذوذ لفظ هذه الرواية، فقد اختلف على حماد فى لفظ الحديث، فرواه حجاج عن حماد بهذا اللفظ، ورواه النضر عن حماد بلفظ: أن رسول الله أسهم للفارس سهمًا وللفرس سهمين. وكذلك رواه

(١) سنن الدارقطنى (١/ ٥٦ حديث ٦، ٨).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٨٨، ١٩٨، ٢١١ أحاديث ٢، ٩٥، ٢٨).
(٣) المصدر السابق (٢/ ٥٧ حديث ٧).
(٤) المصدر السابق (١/ ٢٧، ٣٥، ٧٥، ٨٢، ٨٥، ٩٧، ١٠٠، ١٣٢، ١٤٢، ١٤٩، ١٨٧، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٦٤) (٣/ ٥٧، ١٠٧، ٢١٣، ٢٦٣) (٤/ ٤، ١٠٧، ٢٦٢).
(٥) المصدر السابق (٣/ ١٠٧ حديث ٨٩).
(٦) المصدر السابق (٣/ ١٠٦، ١٠٧ أحاديث ٨٤، ٨٦، ٨٨).
(٧) المصدر السابق (٤/ ١٠٤، ١٠٧ حديث ١٠، ٢٣).

جماعة عن عبيد الله[١].

ومن أنواع الضعيف التى اعتنى بها الدارقطني: الحديث المُعَلُّ بالمخالفة، سواء كانت العلة فى المتن أو السند، وبيان هذا النوع من المقاصد الأصيلة فى الكتاب، وهو أكثر مادته وأهمها، ولهذا أفردتُه فى باب وحده[٢].

ومن أنواعه التى اعتنى بها أيضًا: الحديث المرسل والحديث المنقطع والحديث الفرد، وسيأتى بحث هذه الأنواع الثلاثة فى المباحث الثلاثة التالية، والنوع الأخير وإن كان منه الضعيف ومنه الصحيح، فقد رأيت إلحاقه بأقسام الضعيف من باب التغليب.

(١) انظر هذه الروايات وتخريجها فى كتابى: منهج الحنفية فى نقد السنة (ص٥٢٥: ٥٢٧).
(٢) الباب المشار إليه هو الباب الثانى من هذا البحث (ص٢٧١).

obeikandl.com

المبحث الثاني: الحكم بالإرسال

سار الدارقطنى على نهج المتقدمين فى إطلاق لفظ المرسل على كل انقطاع فى الإسناد والمراد بالمرسل فى هذا المبحث هو المرسل بمعناه الاصطلاحى عند المتأخرين، «وهو قول التابعى قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا، سواء كان التابعى كبيرًا أو صغيرًا»[(١)].

وقد حكم الدارقطنى على أحاديث كثيرة بالإرسال بهذا المعنى، فيذكر الحديث ثم يقول عقبه: مرسل[(٢)]. أو يذكر الحديث الموصول ثم يقول عقبه: الصواب مرسل[(٣)]. أو: الصحيح مرسل[(٤)]. أو يذكر اختلاف الرواة فى وصل وإرسال الحديث ثم يرجح المرسل، كما سيأتى فى مبحث تعارض الوصل والإرسال من الباب الثاني[(٥)].

واختلف العلماء فى الاحتجاج بالحديث المرسل اختلافًا كثيرًا[(٦)]، نورد منه أهم الآراء وأشهرها وهى ثلاثة:

المذهب الأول: مذهب جمهور المحدثين وكثير من الفقهاء والأصوليين، وهو أن المرسل ضعيف لا يحتج به. وهو مذهب الدارقطنى الذى صرح به فى غير موضع من كتابه، فقال:

---

(١) علوم الحديث (ص٥١) النكت للزركشى (١/ ٤٣٩) النكت لابن حجر (٢/ ٥٤٠) فتح المغيث (١/ ١٥٥) تدريب الراوى (١/ ١٩٥) منهج النقد (ص٣٦٩).

(٢) سنن الدارقطنى (١/ ٢٩، ١٠٤، ١١٠، ١٢١، ٢٤٤، ٣٣٠، ٣٦٤) (٢/ ١٦٥، ١٧٧) (٣/ ٤، ١٤، ٧٦، ١١٣، ١٧٩) (٤/ ٢٦١).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٢٨ حديث ٧) (٢/ ١٠٨ حديث ٣) (٣/ ١٣٥ حديث ١٦٥) (٤/ ٩٧، ٩٩ حديث ٩٠، ٩٨).

(٤) المصدر السابق (٣/ ٢٣٣، ٢٣٥ حديث ٥٠، ٥٦).

(٥) (ص٢٣٢).

(٦) استوعب الحافظ العلائى آراء العلماء فى الاحتجاج بالمرسل مع ذكر أدلتها ومناقشتها فى كتابه القيم «جامع التحصيل» فيرجع إليه.

المرسل لا تقوم به حجة[١].

قال ابن الصلاح: وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه، هو المذهب الذى استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونُقَّاد الأثر وتداولوه فى تصانيفهم، وحكاه ابن عبد البر عن جماعة أصحاب الحديث[٢].

وقال مسلم فى مقدمة الصحيح: والمرسل من الروايات فى أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة[٣].

وقال ابن أبى حاتم: سمعت أبى وأبا زرعة يقولان: لا يحتج بالمراسيل، ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة[٤].

وبيَّن ابن عبد البر السبب فى ضعف المرسل فقال: الحجة فى رد الإرسال ما أجمع عليه العلماء من الحاجة إلى عدالة المخبر عنه، وأنه لا بد من معرفة ذلك، فإذا حكى التابعى عمن لقيه لم يكن بد من معرفة الواسطة، إذ قد صح أن التابعين أو كثيرًا منهم رووا عن الضعيف وغير الضعيف، فهذه النكتة عندهم فى رد المرسل، لأن مُرْسِلَه يمكن أن يكون سمعه ممن يجوز نقله وممن لا يجوز، ولا بد من معرفة عدالة الناقل، فبطل لذلك الخبر المرسل للجهل بالواسطة[٥].

وقد ألمح الدارقطنى إلى هذا السبب فقال: فَرَجَعَتْ هذه الأحاديث التى قدَّمنا ذكرها فى

---

(١) سنن الدارقطنى (١/ ٣٩٨ حديث ٦) (٢/ ١٦ حديث ١٢) (٣/ ٤١ حديث ١٦٩).

(٢) علوم الحديث (ص٥٤) إرشاد طلاب الحقائق (ص٨١) النكت للزركشى (١/ ٤٦٣) النكت لابن حجر (١ / ٥٦٥) تدريب الراوى (١/ ١٩٨) فتح المغيث (١/ ١٦٥) منهج النقد (ص٣٦٩).

(٣) مقدمة صحيح مسلم مع شرح النووى (١/ ١٣٢).

(٤) المراسيل لابن أبى حاتم (ص٧) وكلام مسلم وأبى حاتم وأبى زرعة لا يقتصر على المرسل بالمعنى الاصطلاحى فقط، وإنما يشمل كل انقطاع فى الإسناد.

(٥) التمهيد (١/ ٥، ٦) بتصرف وانظر النكت لابن حجر (١/ ٥٤٩).

هذا الباب إلى أبى العالية الرياحي، وأبو العالية أرسل هذا الحديث عن النبى ﷺ ولم يُسم بينه وبينه رجلاً سمعه منه عنه، وقد روى عاصم الأحول عن محمد بن سيرين وكان عالمًا بأبى العالية وبالحسن فقال: لا تأخذوا بمراسيل الحسن ولا أبى العالية فإنهما لا يباليان عمن أخذا[(١)].

المذهب الثاني: مذهب الإمام الشافعي، وهو قبول المرسل من كبار التابعين بشرط اعتضاده بأحد الأوجه التالية:

١- أن يُروى مسندًا من وجه آخر.

٢- أن يوافقه مرسل آخر أرسله من أخذ العلم عن غير رجال التابعى الأول، فيدل ذلك على تعدد مخرج الحديث.

٣- أن يعضده قول بعض الصحابة.

٤- أن يعضده قول جمع من أهل العلم.

٥- أن يكون مُرْسِله لو سَمَّى من روى عنه لا يُسَمِّى مجهولاً ولا ضعيفًا، فيستدل بذلك على صحة ما روى مرسلاً.

٦- أن يكون إذا شارك أحدًا من الحفاظ فى حديث لم يخالفه، فإن خالفه ووُجد حديثه أنقص كان دليلاً على صحة مخرج حديثه وأن له أصلاً، فإن هذا يدل على حفظه وتحريه[(٢)].

ويُستفاد من كلام الشافعى «أن المرسل إذا حصلت فيه هذه الشواهد أو بعضها لزم نوع الاحتجاج به، ولا يلزم لزوم الحجة بالمتصل، وكأنه أراد به أن له مدخلاً فى الترجيحات

---

(١) سنن الدارقطنى (١/ ١٧١ حديث ٤٥).

(٢) الرسالة للشافعى (١/ ٤٦١: ٤٦٧) النكت للزركشى (١/ ٤٦٩، ٤٧٠) ومنهج النقد فى علوم الحديث (ص٣٧١، ٣٧٢).

لإثبات الحكم، لأنه سوَّغ الاحتجاج به فى الجملة ولم ينكر على من خالفه»[١].

المذهب الثالث: مذهب أبى حنيفة ومالك وأصحابهما، وهو قبول المرسل والاحتجاج به. إلا أن الحنفية يرون قبول مرسل أهل القرن الثانى والثالث[٢]، وخص مالك وجمهور أصحابه قبول المرسل بالتابعين على اختلاف طبقاتهم، وهو قول أحمد فى رواية، وكل من يقبل المرسل من المحدثين[٣].

وقد ترتب على اختلاف الأئمة فى الاحتجاج بالمرسل، اختلافهم فى كثير من المسائل الفقهية، ومن ثَمَّ اعتنى الدارقطنى ببيان إرسال الحديث، وإيراد اختلاف الرواة فى وصله وإرساله.

(١) النكت للزركشى (١/ ٤٧١).

(٢) كشف الأسرار (٣/ ٢) شرح المنار (ص٦٤٧) الفصول فى الأصول (٣/ ١٤٥) أصول السرخسى (١/ ٣٦١) قفو الأثر (ص٦٧) ظفر الأمانى (ص٣٥١) قواعد فى علوم الحديث (ص١٣٩) وقد بسطتُ الكلام على مذهب الحنفية فى المرسل فى بحثى للماجستير «منهج الحنفية فى نقد السنة» (ص١٢١) فيرجح إليه.

(٣) التمهيد (١/ ٢) جامع التحصيل (ص٣٤).

openkandl.com

المبحث الثالث: الحكم بالانقطاع

درج الدارقطنى فى «سننه» على استعمال المرسل بمعنى المنقطع، ولم يستعمل لفظ المنقطع بجميع مشتقاته، «والانقطاع مأخوذ من القطع، وهو لغة فصل شيء عن شيء، يُقال قطعتُه فانقطع، ضد الوصل والاتصال، والمقصود هنا: وقوع سقط فى سلسلة الإسناد فى أى موضع»[(١)].

ويُعرف الانقطاع بأحد ثلاثة أمور:

الأمر الأول: عدم إدراك الراوى لمن روى عنه

«الإدراك: اللُّحوق، يقال: مشيتُ حتى أدركتُه، وعشتُ حتى أدركتُ زمانه»[(٢)]، وهو ما يُعرف أيضًا بالمعاصرة، لكون الراوى والمروى عنه كانا جميعًا فى عصر واحد، ولا بد أن يكون الراوى وقتئذٍ فى سن التحمل، ومن أمثله هذا النوع:

١- قال الدارقطني: إبراهيم التيمى لم يسمع من عائشة ولا من حفصة ولا أدرك زمانهما. ا هـ[(٣)]. قال أبو داود: وهو مرسل، إبراهيم التيمى لم يسمع من عائشة[(٤)]. وقال الترمذي: لا نعرف لإبراهيم التيمى سماعًا من عائشة[(٥)]. وقال الذهبي: لم يسمع من عائشة ولا حفصة، فروايته عنهما فيها إرسال[(٦)]. قلت: جزم ابن حبان أن وفاة إبراهيم كانت سنة ثلاث وتسعين[(٧)]، وقيل سنة خمس وتسعين[(٨)]. وقال أبو داود: مات إبراهيم ولـم يبلـغ

(١) منهج النقد فى علوم الحديث (ص٣٦٦).
(٢) لسان العرب مادة «درك».
(٣) سنن الدارقطنى (١/ ١٤١ حديث ٢٠).
(٤) سنن أبى داود (١٧٨) كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة.
(٥) سنن الترمذى (٨٦) كتاب الطهارة، باب ما جاء فى ترك الوضوء من القبلة.
(٦) ميزان الاعتدال (١/ ٧٤).
(٧) الثقات لابن حبان (٤/ ٨) ومشاهير علماء الأمصار (١٠١).
(٨) إكمال تهذيب الكمال (١/ ٣٠٩).

أربعين عامًا[١]. وعلى ذلك فولادته كانت بعد سنة ثلاث وخمسين على أقل تقدير، وتوفيت حفصة سنة إحدى وأربعين وقيل خمس وأربعين[٢]، وتوفيت عائشة سنة سبع وخمسين وقيل ثمان وخمسين[٣].

٢- قال الدارقطني: هذا مرسل، طاوس لم يدرك معاذًا. ا هـ[٤]. لأن معاذًا قديم الوفاة، مات فى طاعون عمواس سنة سبع أو ثمانى عشرة[٥]، وتُوفى طاوس سنة إحدى ومائة، وقيل سنة ست ومائة، وكان له يوم مات بضع وسبعون سنة[٦]. وقال ابن المديني: لم يسمع من معاذ شيئًا[٧]. وقال ابن حزم: مرسل لأن طاوسًا لم يدرك معاذًا ولا وُلد إلا بعد موت معاذ[٨].

٣- قال الدارقطني: ابن أبى ليلى لم يدرك عمر. ا هـ[٩]. وقال ابن أبى حاتم: قلت لأبى: يصح لعبد الرحمن بن أبى ليلى سماع من عمر؟ قال: لا[١٠]. وقال عباس الدوري: سئل ابن معين عن: عبد الرحمن بن أبى ليلى عن عمر؟ فقال: لم يره. فقلت له: الحديث الذى يروى قال: كنا مع عمر نتراءى الهلال؟ فقال: ليس بشيء[١١]. وقال ابن المديني: لم يثبت عندنا من جهة أن ابن أبى ليلى سمع من عمر، وكان شعبة ينكر أن يكون سمع من عمر[١٢].

٤- قال الدارقطني: المسور بن إبراهيم لم يدرك عبد الرحمن بن عوف. اهـ[١٣]. وقال

---

(١) تهذيب الكمال (٢/ ٢٣٣).
(٢) المصدر السابق (٣٥/ ١٥٤).
(٣) المصدر السابق (٣٥/ ٢٣٥).
(٤) سنن الدارقطنى (٢/ ١٠٠ حديث ٢٤).
(٥) تهذيب الكمال (٢٨/ ١١٣).
(٦) المصدر السابق (١٣/ ٣٧٣).
(٧) علل ابن المدينى (ص٨٨).
(٨) المحلى لابن حزم (٦/ ٢٥).
(٩) سنن الدارقطنى (٢/ ١٦٨ حديث ٥).
(١٠) المراسيل لابن أبى حاتم (ص١٢٥).
(١١) تاريخ ابن معين رواية الدورى (٣/ ٩٧).
(١٢) جامع التحصيل (ص٢٢٦) تحفة التحصيل (ص٢٠٥).
(١٣) سنن الدارقطنى (٣/ ١٨٣ حديث ٢٩٨).

openkanar.com

النسائى بعد إخراجه الحديث: هذا مرسل[١]. وقال العلائي: ولم يدركه[٢].

٥- قال الدارقطني: هذا مرسل، عامر لم يدرك عمر. ا هـ[٣]. ولد الشعبى لست سنين خلت من خلافة عمر بن الخطاب على المشهور[٤]. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: الشعبى عن عمر مرسل[٥].

الأمر الثاني: عدم لقاء الراوى بالمروى عنه

يُعرف «عدم التلاقى بين الراوى وشيخه بكونه لم يُدرك عصره، أو أدركه لكن لم يجتمعا وليست له منه إجازة ولا وِجَادة، ومن ثَمَّ احْتِيجَ إلى التاريخ، لتضمُّنِه تحرير مواليد الرواة ووفياتهم وأوقات طلبهم وارتحالهم، وقد افتضح أقوام ادَّعَوْا الرواية عن شيوخ ظهر بالتاريخ كذِبُ دعواهم»[٦]. ومن أمثلة ذلك:

١- قال الدارقطني: زر بن حُبَيْش لم يلق أنس بن مالك ولا تصح له رواية. قال العلائي: نَقلتُه من خط الحافظ ضياء الدين، وهو عجيب، فإنه تابعى كبير أدرك الجاهلية، روى عن عمر وعثمان وعلى وابن مسعود وكبار الصحابة ﷺ. اهـ[٧]. قلت مات زرٌّ سنة اثنتين وثمانين وهو ابن عشرين ومائة سنة أو أكثر[٨].

٢- قال الدارقطني: مكحول لم يلق أبا هريرة ولا شداد بن أوس[٩]. وقال ابن أبى حاتم: سألت أبا زرعة: هل لقى مكحول أبا هريرة؟ قال: لم يلق مكحول أبا هريرة[١٠].

---

(١) سنن النسائى (٤٩٨٤) كتاب قطع السارق، باب تعليق يد السارق فى عنقه.
(٢) جامع التحصيل (ص٢٨٠) تحفة التحصيل (ص٣٠٤).
(٣) سنن الدارقطنى (٣/ ٣٠٩ حديث ٢٤١).
(٤) تهذيب الكمال (١٤/ ٢٨).
(٥) المراسيل لابن أبى حاتم (ص١٦٠).
(٦) نزهة النظر (ص٨١).
(٧) جامع التحصيل (ص١٧٧).
(٨) تهذيب الكمال (٩/ ٣٣٩).
(٩) جامع التحصيل (ص٢٨٥).
(١٠) المراسيل لابن أبى حاتم (ص٢١٢).

obeikandl.com

٣- قال ابن أبى حاتم: سمعت أبى يقول: سعيد بن أبى هند لم يلق أبا موسى الأشعرى، ولم يلق أبا هريرة[١].

٤- قال على بن المدينى: سالم بن أبى الجعد لم يلق ابن مسعود[٢].

٥- قال أبو داود: أبو قلابة لم يلق معاوية[٣].

٦- قال الترمذي: عون بن عبد الله لم يلق ابن مسعود[٤].

٧- قال أحمد بن حنبل: سعيد بن جبير لم يلق عبد الله بن مغفل[٥].

الأمر الثالث: عدم سماع الراوى من المروى عنه

قد يلتقى الراوى بالمروى عنه إلا أنه لا يسمع منه، وإذا حدث الراوى عمن لقيه ولم يسمع منه، أو عمن لقيه وسمعه ما لم يسمع منه، موهمًا أنه سمعه منه، فهذا هو الحديث المُدَلَّس، «والفرق بين المُدَلَّس والمرسل الخفى دقيق، وهو: أن التدليس يختص بمن روى عمن عُرِفَ لقاؤه إياه، فأما إن عاصره ولم يُعْرَف أنه لقيه فهو المرسل الخفي، ومن أدخل فى تعريف التدليس المعاصرة ولو بغير لُقِيٍّ لزمه دخول المرسل الخفى فى تعريفه، والصواب التفرقة بينهما»[٦]. وقد اعتنى الدارقطنى ببيان الانقطاع الناتج عن عدم سماع الراوى من شيخه، ومن ذلك:

١- قال الدارقطني: أبو رافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود. ا هـ[٧]. وتعقبه ابن دقيق العيد فقال: (وقول الدارقطنى «وأبو رافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود» لا ينبغى أن يفهم

(١) المصدر السابق (ص٧٥). (٢) علل ابن المدينى (ص٨٨).
(٣) سنن أبى داود (٤٢٣٩) كتاب الخاتم، باب ما جاء فى المذهب للنساء.
(٤) سنن الترمذى (٢٦٢) كتاب الصلاة، باب ما جاء فى التسبيح فى الركوع والسجود.
(٥) مسند أحمد (٤/ ٨٧). (٦) نزهة النظر (ص٨٢).
(٧) سنن الدارقطنى (١/ ٧٧ حديث ١٥).

منه أنه لا يمكن إدراكه وسماعه منه، فإن أبا رافع الصائغ جاهلى إسلامي، قال أبو عمر بن عبد البر: «هو مشهور من العلماء التابعين أدرك الجاهلية، روى عنه ثابت البنانى وقتادة وخلاس بن عمرو الهجري، يُعد فى البصريين، وعظم روايته عن عمر وأبى هريرة»[(١)]. ومن كان بهذه المثابة فلا يمتنع سماعه من جميع الصحابة، اللهم إلا أن يكون الدارقطنى يشترط فى الاتصال ثبوت السماع ولو مرة، وقد أطنب مسلم فى الكلام على هذا المذهب) انتهى كلامه[(٢)].

يشير ابن دقيق العيد إلى الخلاف فى العنعنة، وهى أن يقول الراوى (عن فلان)، فقد ذهب بعض العلماء إلى أنه مرسل، والصحيح الذى عليه العمل، وقاله جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول وغيرهم: أنه متصل، وقد أودعه المشترطون للصحيح الذين لا يقولون بالمرسل تصانيفهم، واشترطوا لذلك شرطين: الأول متفق عليه والثانى مختلف فيه.

أما الشرط المتفق عليه فهو أن يكون الراوى بـ(عن) غير مُدَلِّس، وأما المختلف فيه: فاشترط فريق ثبوت اللقاء بينهما صراحة، واكتفى فريق بزعامة الإمام مسلم بالمعاصرة وإمكان اللقاء، لأنهما مع عدم التدليس يفيدان تحقق السماع، لأن الراوى ما دام غير مدلس فإنه لا يروى عمن عاصره بصيغة (عن فلان) إلا إذا كان لقيه وسمع منه وإلا كان مُدَلِّسًا، والمسألة فى غير المُدَلِّس، وهذا المذهب قوى كما هو واضح، ومذهب الأولين أحوط، وهو الذى التزمه البخارى فى صحيحه، ولذلك قالوا إن شرط البخارى أوثق من شرط مسلم[(٣)].

وقد انتصر الإمام مسلم لمذهبه فى مقدمة صحيحه فكان من كلامه: «القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديمًا وحديثًا، أن كل رجل ثقة روى عن مثله

(١) الاستيعاب (٤/ ١٦٥٧). (٢) نصب الراية (١/ ١٤١، ١٤٢).
(٣) علوم الحديث (ص٦١) إرشاد طلاب الحقائق (ص٨٥).

حديثًا، وجائزٌ ممكنٌ لقاؤه والسماع منه، لكونهما جميعًا كانا فى عصر واحد، وإن لم يأت فى خبر واحد أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بَيِّنَةٌ أن هذا الراوى لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئًا، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذى فَسَّرْنَا، فالرواية على السماع أبدًا حتى تكون الدلالة التى بيَّنَّا»[١].

وهذه الدلالة التى أشار إليها الإمام مسلم قد تكون قول إمام ممن يُعتمد قوله ينفى فيه اللقاء أو السماع، ومن ثَمَّ نعلم أن اعتراض ابن دقيق العيد على الدارقطنى بالمعاصرة بين أبى رافع وابن مسعود ليس سديدًا، فالدارقطنى إمام معتمد وقد نص على عدم ثبوت السماع فلا عبرة بعد ذلك بالمعاصرة.

٢- قال الدارقطني: مكحول لم يسمع من أبى أمامه شيئًا[٢]. وقال أبو حاتم: لا يصح له سماع من أبى أمامه[٣]. وقال الترمذي: سمع من واثلة وأنس وأبى هند الداري، ويقال إنه لم يسمع من أحد من أصحاب النبى ﷺ إلا من هؤلاء الثلاثة[٤].

وقال ابن يونس: كان فقيهًا عالمًا رأى أبا أمامة وأنس وسمع واثلة بن الأسقع[٥].

٣- قال الدارقطني: قتادة لم يسمع من سليمان بن يسار[٦]. وقيل ليحيى بن معين سمع من سليمان بن يسار؟ قال: لا. وقال أحمد بن حنبل: لم يسمع من سليمان بن يسار ولا من مجاهد، بينه وبينهما أبو الخليل. وقال يحيى القطان: لم يسمع من سليمان ابن يسار شيئًا[٧].

---

(١) مقدمة مسلم بشرح النووى (١/ ١٣٠).
(٢) سنن الدارقطنى (١/ ٢١٨ حديث ٦٠).
(٣) المراسيل لابن أبى حاتم (ص٢١٢).
(٤) سنن الترمذى (٢٦٩٤) كتاب صفة القيامة، باب النهى عن إظهار الشماتة.
(٥) تهذيب الكمال (٢٨/ ٤٧٣).
(٦) سنن الدارقطنى (٢/ ٢١٢ حديث ٣٣).
(٧) جامع التحصيل (ص٢٥٥) تحفة التحصيل (ص٢٦٢).

٤- قال الدارقطني: الضحاك بن مزاحم لم يسمع من حذيفة[١]. وقال ابن حبان: لقى جماعة من التابعين، ولم يشافه أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ[٢].

٥- قال الدارقطني: هذه كلها مراسيل، ابن بريدة لم يسمع من عائشة شيئًا[٣].

ويُعلم مما سبق أن الدارقطنى كان دقيقًا فى الحكم بالانقطاع، ففرق بين الإدراك واللقاء والسماع، فإذا نفى الإدراك كان الحديث منقطعًا، وإذا نفى اللقاء مع المعاصرة كان مرسلاً خفيًّا، وإذا نفى السماع مع اللقاء كان مُدَلَّسًا، ويراعى أن الدارقطنى وغيره من المحدثين قد يكتفون بنفى السماع مع انتفاء الإدراك أو اللقاء أصلاً، لأن السماع هو المقصود منهما.

ويُعلم أيضًا «أن من يكتفى بالمعاصرة وإمكان اللقاء والسماع فى إثبات الاتصال - كالإمام مسلم ومَنْ وافقه- يشترطون مع ذلك السلامة من التدليس، وعدم وجود دلالة بيِّنة على أن هذا الراوى لم يلق من روى عنه، أو لقيه ولكن لم يسمع منه شيئًا»[٤]، ومن ثَمَّ تأتى أهمية أقوال الدارقطنى وغيره من الأئمة فى نفى الإدراك أو اللقاء أو السماع.

(١) سنن الدارقطنى (٣/ ١٧٦ حديث ٢٧٠).
(٢) الثقات لابن حبان (٦/ ٤٨٠).
(٣) سنن الدارقطنى (٣/ ٢٣٣ حديث ٤٧).
(٤) التعليق على النفح الشذى (١/ ٤٩٠).

obeikandl.com

المبحث الرابع: الحكم بالتفرد

اهتم الدارقطنى بمسألة التفرد، فقد أَلَّف فيها عدة كتب مثل: «الأفراد والغرائب» و«غرائب مالك» و«الفوائد المنتخبة الغرائب العوالي»، وقد انعكس هذا الاهتمام على كتابه «السنن»، فنبه فى مواضع كثيرة منه على التفرد، فيقول: تفرد به فلان. أو يقول: لم يروه عن فلان غير فلان. أو يقول: هذه سنة تفرد بها أهل مكة مثلاً.

والحديث الفرد: هو ما تفرد به راويه بأى وجه من وجوه التفرد. وهو قسمان: الفرد المطلق، والفرد النسبي.

القسم الأول: الفرد المطلق وهو ما تفرد به راويه عن جميع الرواة لم يروه أحد غيره[(١)]. «وإذا انفرد الراوى بشيء نُظِرَ فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفًا لما رواه مَنْ هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذًّا مردودًا، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فيُنْظَر فى هذا الراوى المنفرد، فإن كان عدلاً حافظًا موثوقًا بإتقانه وضبطه قُبِلَ ما انفرد به، ولم يقدح الانفرادُ فيه، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذى انفرد به كان انفراده به خارمًا له مزحزحًا له عن حَيِّز الصحيح، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه.

فإن كان المنفرد به غير بعيد عن درجة الضابط المقبول تفرده، استحسنا حديثه ذلك ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف. وإن كان بعيدًا من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر، فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما الحديث الفرد المخالف. والثانى الفرد الذى ليس فى راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرًا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف»[(٢)].

---

(١) منهج النقد (ص٣٩٩، ٤٠٠).

(٢) علوم الحديث (ص٧٩).

فعُلم مما سبق أن الأفراد والغرائب منها الصحيح ومنها الحسن ومنها الضعيف، «وقد كثر الضعف والعلل الخفية فى الغرائب حتى حذَّر علماء الحديث منها، ونهوا عن الاستكثار من روايتها، وأطلق بعضهم على الغريب الفرد اسم المنكر»[(١)]، ومَنْ جمع الأفراد والغرائب كالدارقطنى إنما جمعها لبيان حالها وعدم الاغترار بالضعيف منها.

قال الحافظ ابن رجب: قد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث ويذمون الغريب منه فى الجملة. قال الإمام مالك: شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذى قد رواه الناس[(٢)].

وقال الإمام أبو يوسف: مَنِ اتَّبع غريب الحديث كُذِّب.

وقال الإمام أحمد: شر الحديث الغرائب التى لا يُعمل بها ولا يُعتمد عليها. وقال أيضًا: تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب ما أقل الفقه فيهم.

وقال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون غريب الكلام وغريب الحديث[(٣)].

القسم الثاني: الفرد النسبى وهو ما يقع فيه التفرد بالنسبة إلى جهة خاصة، أيًّا كانت تلك الجهة، ويدخل فى ذلك:

١- الحديث الذى اشتهر بوروده من عدة طرق عن راو أو عن صحابى ثم تفرد به راو فرواه من وجه آخر غير ما اشتهر به الحديث.

٢- تفرد الثقة عن الثقة، بأن لا يروى الحديث عن راو ثقة إلا هذا الثقة.

٣- تفرد الراوى بالحديث عن راو بأن لا يرويه غيره، وإن كان مرويًّا من وجوه أخرى

---

(١) منهج النقد (ص٤٠٢).

(٢) شرح علل الترمذى (ص٤٠٦، ٤٠٧).

(٣) أخرج هذه الأقوال الخطيب فى الكفاية (ص١٤١، ١٤٢).

obeikandl.com

عن غيره.

٤- تفرد أهل بلد أو قطر بحديث لا يرويه غيرهم، وسنن ينفرد بها أهل مصر لا يُعمل بها فى غير مصرهم[١].

وأغلب أحكام الدارقطنى فى التفرد المنسوب للبلدان كان نقلاً عن شيخه أبى بكر بن أبى داود، فيروى الحديث من طريقه ثم يعقبه بكلامه فيقول: قال أبو بكر: هذه سنة تفرد بها أهل مكة وحملها أهل الجزيرة[٢]. وقال: هذه سنة تفرد بها أهل الطائف[٣]. وقال: هذه سنة تفرد بها أهل البصرة وحفظها أهل الشام[٤]. وقال: هذه سنة تفرد بها أهل المدينة[٥]. وقال هذه سنة تفرد بها أهل الكوفة[٦].

نماذج من تصحيح الدارقطنى وتضعيفه للأفراد:

١- روى الدارقطنى من طريق عبد الوهاب الثقفى عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عبد الله بن عبد الله عن عبد الله بن عمر قال: سنة الصلاة أن تفترش اليسرى وتنصب اليمنى ثم قال: تفرد به عبد الوهاب.

ثم رواه من طرق أخرى ثم قال: هذه كلها صحاح[٧].

---

(١) علوم الحديث (ص٨٨) فتح المغيث (١/ ٢٥٣) تدريب الراوى (١/ ٢٤٩) أطراف الغرائب والأفراد (١/ ٥٣) النفح الشذى (١/ ٣٠٧) منهج النقد (ص٤٠٠).

(٢) سنن الدارقطنى (١/ ١٩٠ حديث ٣).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٦ حديث ٣).

(٤) المصدر السابق (٢/ ٤١ حديث ١٩).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٦٣ حديث ١، ٥).

(٦) المصدر السابق (١/ ٣٣٤ حديث ١).

(٧) المصدر السابق (١/ ٣٤٩ حديث ١) وأخرجه البخارى (٨٢٧) ولكن من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عمر.

٢- روى الدارقطنى من طريق يزيد بن هارون عن شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال: كان النبى ﷺ إذا سجد تقع ركبتاه قبل يديه، وإذا رفع رفع يديه قبل ركبتيه. ثم قال: تفرد به يزيد بن هارون عن شريك، ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك، وشريك ليس بالقوى فيما يتفرد به والله أعلم[١].

٣- روى الدارقطنى من طريق عبد العزيز بن عبيد الله قال: قلتُ لوهب بن كيسان يا أبا نعيم، مالك لا تُمَكِّن جبهتك وأنفك من الأرض. قال: ذلك أنى سمعت جابر بن عبد الله يقول: رأيتُ رسول الله ﷺ يسجد بأعلى جبهته على قِصَاص الشعر. ثم قال: تفرد به عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب وليس بالقوى[٢].

(١) المصدر السابق (١/ ٣٤٥ حديث ٦) وأخرجه أبو داود (٨٣٨) والترمذى (٢٦٩) والنسائى (١٠٨٩، ١١٥٤) وابن ماجه (٨٨٢).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٤٩ حديث ٤).

obeikandl.com